



بقلم : المحامي زكي كمال

## حرب أكتوبر 2023: العبر والدروس

لم تتوقّف الحرب في الجنوب، والتي بدأت صباح السبت السابع من تشرين الأول 2023، بل لم تحدث حدة أزيز الطائرات ودوي المدافع وأصوات الدبابات، أو محاولات الجيش الإسرائيليّ استكمال تلك العملية في عدد من مستوطنات المنطقة المتاخمة للحدود مع قطاع غزة، والتي يسمّيها الإسرائيليون "تمشيط المنطقة والتأكد من خلوها من مسلحي حركة حماس"، ويعتبرها الفلسطينيون الدليل على أنّ مسلحي حركة حماس استطاعوا السيطرة، ولو لساعات، أو يومين على هذه المستوطنات ودحر الجيش الإسرائيليّ منها بمعنى تحريرها وفق القاموس الفلسطينيّ، ولتسميته هنا بذلات سنعود إليها، حتى تسببت الموقف سلسلة من التعابير والأوصاف تؤكد كلها أنّ ما حدث هو يوم أسود، أو أنه حرب أكتوبر الثانية، وأنها مفاجأة كبيرة كشفت عذّة عيوب وإخفاقات، إلا أنّ معظم، بل كل هذه التعابير والتي جاءت خلال، بل في أوج عمليّة عسكرية، أو حرب. وبينما أصوات المدافع والبنادق والطائرات ما زالت تعمل، ويخالف ما كان سابقاً في السابق من ترك الانتقادات والحفظات والأسئلة الملحة حول الإخفاقات، والرب المسؤول عنها إلى ما بعد الحرب، وفق القول السائد "لحرب وفتحها وللانقادات والتعابير ليسا سيان" في تأكيد آخر على أنّ ما حدث يفوق التصوّر والتوقعات بل أسوأها، معظمها كانت "صادرة من البطن" وفق التعبير الإسرائيليّ السائد، أي بغل الغريزة والعواطف، وليس من صميم العقل، ويعد تفكير ممحص وعميق، ولتوقوا أنّ أحسن الحالات إلى "ضرورة ردّ الصاع صاعين"، والضرب بيد من حديد وتعليم، أو تلقين "حماس" درساً لا تنساه وهدم حركة "حماس" وحكمتها لقطاع غزة، أو تسوية غزة بالأرض، وأغتيال قادتها في غزة والخارج، وغيرها من التعبيرات التي تطالب مرّة أخرى لن تكون الأخيرة، وتكرر نفس الفعل وتوقع نتيجة مغايرة ومختلفة، وهي ردود تؤكد عدم نضوج القيادة الإسرائيلية الحالية من جهة وقيادة حركة "حماس" من جهة أخرى، لاستنتاج العبر الصحيحة وتغيير طرح الأسئلة الصحيحة والالزام، التي تؤدي ربما إلى تغيير "نهج التفكير والتوجهات"، وبالتالي تغيير الوضع القائم بشكل يعني تحسين الأوضاع إلى الأفضل، أو تكريسها إلى الأبد وليكن ما يمكن، فالانتفاخ يسود حول كونه مفاجأة تكاد تشبه ما حدث قبل 50 عاماً ويوم واحد بالتمام والكمال، في حرب رمضان أو حرب يوم الغفران، رغم الفارق الكبير في حجم القوّات وعتادها، فاللحظة الأولى للحرب أكتوبر 1973 بهدم خط بارليف وهو الخط الدفاعي الذي اعتدوا عليه، اقتنعوا أنفسهم بأنه غير قابل للتجاوز أو الاختراق، مقابل اللحظات الأولى لأكتوبر 2023 والتي بدأت باختراق الجدار الحدودي الفاصل بين إسرائيل وقطاع غزة، والذي استثمرت إسرائيل فيه مليارات الدولارات، وتباهت أمام العالم أجمع، بأن عقبة لا يمكن تجاوزها واجتيازها، وأنه وضع حداً نهائياً لمحاولات مسلحي حركتي "حماس" أو الجهاد الإسلاميّ دخول الأراضي الإسرائيلية، لكونه يشمل عائقاً تحت أرضي، بعمق عشرات الأمتار يحول دون وجود، أو وصول أي نفق إلى الأراضي الإسرائيلية. ليتضح العكس، ناهيك عن أنّ كافة الرسائل التي كانت قائمة قبيل أكتوبر 2023، أشارت إلى قرب العملية العسكرية مع "حماس" عبر تدريبات عسكرية واضحة ومتوالية شملت محاسن وأوضاع وثامّة لما حدث، ورغم تحذيرات البعض من أخطار تلك التدريبات، إلا أنّ الحكومة الحالية، تماماً كما تلك التي حكمت في إسرائيل عام 1973، برئاسة غولدا مئير، رفضت الإصغاء، بل واصلت تكرار "عبارات تعبير عن انقراض المرجح، بدلاً من قراءة العيون المكتوب على الحائط، فرفضت تلك التحذيرات، كما رفضتها الاستخبارات العسكرية، والتي أصرت ربما إرضاءً للقادة السياسيين في حكومة "اليمين مئة بالمئة" والذين أرادوا أن يثبتوا الجميع ما لا يؤمنون به هم، من أنهم ردعوا حركة "حماس"، وأن الحركة تريد فقط السلامة.

الدامع" أو "الخطوة الأولى التي ترسم معالم الطريق، أنها المرة الأولى منذ 50 عاماً، أي منذ تشرين الأول عام 1973، التي تعلن فيها إسرائيل "حالة الحرب"، في قرار اتخذه رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، ربما استباقاً للجنة تحقيق رسمية ستقوم لا محالة إذا أرادت إسرائيل استخلاص العبر، وليس طمس الحقيقة تحت غبار الطاعة الائتلافية العمياء، في تعبير واضح عن إدراكه لعقق ضائقته الشخصية، باعتباره في نظر الكثيرين حتى من أنصاره ومصوّتيه وناخبيه، من يتحمل المسؤولية الأولى حتى أن هناك من يطالبه اليوم بالاستقالة مع وزير أمنه يوفال غالاتن، ورئيس أركان جيشه الجنرال هرتسي هليفي، وذلك بخلاف المرات السابقة، ومنها حرب لبنان الأولى عام 1982، وهي حرب "سلامة الجليل" في العرف الإسرائيلي، أو حرب لبنان الثانية عام 2006 والتي تلت اختطاف الجنود الإسرائيليين في منطقة مزارع شبعان، وانتهت إلى لجنة تحقيق رسمية هي لجنة فينوغراد التي ترأسها القاضيياهو فينوغراد، والسؤال البديهي هو ليس ما المختلف هذه المرة على الأرض وفي الميدان، كي يتم إعلان حالة الحرب، التي وفق قانون أساس الحكومة في إسرائيل، تمكن بل تفويض الحكومة وبالآخرى رئيسها، صلاحية مطلقة تتمثل في اتخاذ خطوات شهدتها إسرائيل للمرة الأخيرة كما قلنا عام 1973، ومنها استدعاء قوات الاحتياط دون تحديد الأعداد، إضافة إلى توفير جميع الموارد للجيش بما في ذلك احتمال تخصيص ميزانية خاصة تقدر بمليارات، بل عشرات مليارات الدولارات لشراء أسلحة من الولايات المتحدة، التي منح رئيسها جوبايدين إسرائيل الضوء الأخضر لعملية عسكرية واسعة انطلاقاً من حقها غير القابل للنقض، حسب أقواله، في الدفاع عن نفسها وعن مواطنيها وأمنهم، كما حدث في أكتوبر 1973 والقافلة الجوية التي نقلت الأسلحة المتخورة من أمريكا إلى إسرائيل، فقبلت موازيني الحرب، وأعدت للجيش الإسرائيليّ الحياة، علماً أنّ هذا الإعلان هو تأكيد على استمرار نهج الغطرسة الإسرائيلية المبنية على القوة العسكرية دون غيرها" ، كما أنها إشارة إلى عمق وقوة الضمّة التي سببتها العملية العسكرية، والتي سمتها "حماس" باسم "طوفان الأقصى" والتي دعت رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ، إلى الاعتراف بأن دولة إسرائيل تعيش أوقاتاً عصيبة، خاصة على ضوء الأعداد غير المسبوقة من القتلى والجرحى والمختطفين من إسرائيل إلى غزة من رجال ونساء، وحتى أطفال ورضع.

### " حرب متاجرة "

لا بدّ من السؤال والتساؤل، بل الاستهجان والاستعجاب حول الفائدة من هذه الحرب، ومن المستفيد من ذلك وأي ربح يحققه مختلفو الأطفال وقتل العزل من السلاح والنساء والرجال المسنين والشباب والشابات، أو سلب بعض الممتلكات من بيوت المستوطنين، ما يؤكد بخلاف ما يقال، وبخلاف نشوة النصر المؤقت التي تعيشها حركة "حماس" وأنصارها، الأذعاء بأن "حماس" خططت للهجوم واستطاعت التموه والتضليل، واقعتت إسرائيل بانها لا تريد الحرب، نسيت أو تناسلت التخطيط لجرياتها ونتائجها، أي أنها خاضت مرة أخرى حرباً بلا فائدة، ويدون هدف استراتيجي يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني، وإنما لتحقيق مصالح خاصة بالفصيل، ومن خلفها إيران وآتباعها، وهي حرب يمكن تعريفها على أنها حرب متاجرة لأن من يفق خلفها لا يحمل خطه، أو مشروعاً حقيقياً أو مدروساً بعيد المدى، بل مغامرة تستحوذ الاهتمام الإعلامي لمدة قصيرة، ويخلق الله بعدها ما لا تعلمون.

الأسئلة حتى في هذه المرحلة، وإيقاظاً مني أن أحداً لا يمكنه في هذه المرحلة رسم خطوط وصورة ما يحمله المستقبل القريب، وكما بحري البعيد، كثيرة ومتعددة، لكنها في نظري، وكما تم طرحها لا تستوفي الشروط اللازمة سياسياً ومبدئياً بمعنى أنها أسئلة تكفي بالتحليل والشرح والبحث ربما عن تفسير لحدث، أو تفصيل معين دون الأخذ بعين الاعتبار الصورة الكاملة، والأخطر من ذلك أنها في مجملها أسئلة تختلج لهجتها وحدثها باختلاف موقع وموقف سايلها، ما ينذر ربما بأن "تضع الطاسه"، وأن تخنقي الحقيقة في غابة كثيفة من الأسئلة والتساؤلات، أي أنّ تنتهي موجه الاستفسارات والأسئلة إلى الاكتفاء بتحليل ما حدث دون الخوض في عاب التحليل الشجاع والصريح والواقع، والطالعية بطرح أسئلة تتم صياغتها بلهجة جديدة لا تكفي بالتساؤل، بل تتعداه إلى الإشارة بالبيان، رغم أنّ طول الحرب ما زالت تفرغ، إلى أنّ الحرب الحالية بنتائجها المحلية والنهائية رغم أنها لم تتضع بعد، لكن معالمها واضحة، تجيء لتشكل تنكيراً مؤلماً وفاسداً يأمل الجميع أن لا يتكرر بالعبر الواضحة، بل المفروغ منها سياسياً وعسكرياً وأمنياً ودبلوماسياً، التي كنت أشرت إليها في مقالاتي السابقة، والتي ترفض القِيادات في الطرفين وأقصد قيادات حركة "حماس" ومعها "الجهاد الإسلامي" من جهة، وهي التي تحكم قطاع غزة وتسيطر عليها ما يجعلها كياناً مستقلاً منذ العام 2006 دون أن تعمل على خلق إمكانات للعيش والعمل والحياة، والحكومة الإسرائيلية الحالية خاصة بتكريتها المبنية المنظرّة التي تقدّس القوة والمزيد من القوة، وتنتهج نظريّات الفوقية والسيادة اليهودية العرقية والدينية، وترفض أي حل سياسي للقضية الفلسطينية، بل تسعى إلى وأدائها نهائياً وضّم الضفة الغربية وإقامة المزيد من المستوطنات

والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وهي حقائق مفروغ منها بحكم التجربة التاريخية والمنطق السياسي وطرق الحكم ومقومات السلطة، ترفض القِياداتان التفكير فيها انطلاقاً وإعادة الحسابات حولها. بل الاعتراف بوجودها أصلاً، وذلك من القول المعروف إنّ معظم الناس والقِيادات تفضل الموت على التفكير، وإن إعادة التفكير في السياسات والتوجهات تشمل شتتاً أم أبناً، اعترافاً ضمناً على الأقل، إن لم يكن علنياً كما قال الرئيس المصري أنور السادات في حينه وخلال زيارته لإسرائيل، بخطا المواقف والتوجهات السابقة وعدم جدواها، وهي حالة من حساب الذات يرفضها السياسيون رغم أنها تجنّبهم المساءلة والمحاسبة لو فعلوها عملاً بقول عمر بن الخطاب: "حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وزنوا أنفسكم قبل أن تزنوا"، فالحرب الحالية وهي الأولى في تاريخ إسرائيل التي يدور رحاها داخل الأراضي الإسرائيلية، تؤكد مرّة أخرى العبر التي نسيتها وتجاهلتها وربما تعامت عمداً عن رؤيتها حكومات بنيامين نتانياهو، منذ عام 1996 وحتى اليوم أي حكومات اليمين، خلافاً للحكومات في عهد مناحيم بيغن وإسحق رابين، ولمخلصها أن الجدران الفاصلة والحصينات الحدودية والدوريات الصفحة والجدران العازلة مهما بلغت تكلفتها، ومهما تقدمت وتطوّرت تحصيناتها، لا تضمن الهدوء والأمن والأمان، بل إنّ السلام هو الوحد الذي يضمن ذلك ولنا وللحكومة الإسرائيلية الحالية وسابقاتها من التاريخ عبرة ملخصها اتفاقات السلام بين مصر والأردن وإسرائيل، وأن الغطرسة الأمنية والتي تعيشها إسرائيل منذ انتدابها حرب حزيران عام 1967، وما رافقها من نشوة كُرست الاعتقاد بأن القوة العسكرية، هي الحل لكافة المشاكل وهي الضمان للتوقّف والقبلة، بعكس ما أثبتته التجارب التاريخية في القرنين الأخيرين، وهو اعتقاد ما زال سائداً حتى اليوم أكدته الناطق بلسان الجيش الإسرائيليّ خلال تصريحاته، حين أشار إلى أنّ الجيش الإسرائيليّ استطاع إبادة وقتل مئات من مسلحي "حماس"، وأن طائراته دهمت مباني في غزة وغيرها، وبالتالي فإن عشرات المسلحين تم فدنهيم تحت الأنقاض، وتناست إسرائيل أن مواصلة اجتلاء منطقة لا يعني بأي شكل من الأشكال تخلي أبنائها عن تطعاتهم التاريخية والسياسية والرغبة في كيان مستقل، وأن سياسة القمع والكيك والحصار والصادرة التي تصل حد الفصل العنصري، لا تقتل المشاعر الوطنية، ولا تجعل أبناء البلاد وأصحاب الأرض، مناصرين محبين للمحتل صفتقون له ويسجدون، بل إنّها تزيد فقط وبشكل مضطرب من مشاعر الكراهية والحقد والرغبة في الانتقام، وأن محاولة تجاوز شعاع كامل واعتباره في خاتمة المفروغ منه ضمناً بسبب ضعفه، وأنه يمكن فرض الحلول عليه وإقناعه بأنه "من الأفضل له" قبول المال والميزانيات بدلاً من الطموح الوطنيّ والكيان السياسيّ والاستقلال والسيادة، بل إنّها تفعل ذلك عبر وسطاء وكلاء اختارتهم هي على مقاسها ومقياسها، سواء كان ذلك عبر اتفاقات أبراهام، أو التطبيع ما كان منه وما سيأتي، وأنها نسيت أن هناك في الجوار من يطالب بما طالب به اليهود عشرات السنوات من إقامة كيان مستقل وبيت قوميّ وهو ما أتته العالم والأمم المتحدة التي تضرب حكومات إسرائيل قراراتها عرض الحائط، كما نسيت أحزاب الحكومة الحالية، وهي نفسها أحزاب المعارضة للحكومة السابقة، والحكومات السابقة برئاسة بنيامين نتانياهو، أن تحطيم كافة التسلّمات وتزجيم كافة أجهزة الدولة، ومحاولة تطويق كافة مؤسساتها وفي مقدمتها الجيش والشرطة وأجهزة الأمن الأخرى كالأشبابك واليوساد وجهاز القضاء والستشاريين القضائيين والمسؤولين في كافة المنشآت والأمن، ودخولهم ودغمهم بصيغات سياسية، وهو ما يتوافق بشكل نشد وأعتى في عهد الحكومة الحالية عبر اتهام قادة الجيش والشرطة والموساد وغيرهم، بالبدء للحكومة الحالية والتعاون مع "اليساريين والقوقصيين"، وما بدأت ملامحه منذ الساعات الأولى للمواجهة الحالية من تلميح إلى "قيادة قادة الجيش"، يعني إضعاف غلاف المؤسسات والهيئات وقدراتها بنفسها، وجعلها وأن أذكر رؤساؤها ذلك، رهينة مخاوف وتردات وشكوك، وأن تغيير سلم الأولويات وتفضيل القويّة والحزبية على المصلحة العامة عبر تحويل الميزانيات للشركاء في الائتلاف الحكوميّ وخاصة المتدينين والمترجمين منهم والمستوطنين، بدلا من استثمارها في دعم المؤسسات في بلدات غلغلة غزة وتحصين قوات الأمن هناك، وتحصين المنازل وبناء مراكز طبية أوليّة لتقديم العون والعلاج، وإن نقل وحدات من الجيش وحرس الحدود من الجنوب والشمال إلى الضفة الغربية استجابة لنزوات وزيرين في الحكومة وأعضاء حزبيهما، لحماية المستوطنين وربما لحماية الفلسطينيين المدنيين من اعتداءاتهم، وضمان مواصلة المستوطنين السيطرة على الأراضي الفلسطينية، على حساب أهداف واحتياجات عسكرية أخرى يجعل الجبهة الأخرى ضعيفة، وإن إضعاف بارعة للشرطة المستمر منذ سنوات، ومحاولة إضعافها لهواء السياسيين وتنفيذ تعليماتهم وجعلها أداة طيعة لهم تساعدهم في قمع الاحتجاجات واعتقال المعارضين وتحويلها إلى جهاز يتشغل بالفصائل كإلقاء النحية على الوزير فقط دون غيره، والانشغال بأربعة الخبز للأسرى الفلسطينيين ومدة استحمامهم، بدلا من الانشغال بالأمن والأمان وتعزيز ثقة المواطنين بالشرطة، بل ثقة الشرطة بنفسها، ومكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ خاصة في البلاد عامة، فبقدرتها على القيام بمهامها ولعل الصورة التي تراقبها وسائل الإعلام عن دورية شرطة في مدينة سدبروت، فضل أفرادها الهرب من سيارة تحمل مسلحين من "حماس" أطلقوا النار عليها بدل المواجهة، وإطلاق النار في دليل على ذلك، وأن تمويل قوات ترفض الخدمة العسكرية وشرعة رفض الخدمة لدى اليهود المترمّمين -القراديم- وتخوين من يخدم لا بد أن يضعف عضد الجيش وقدراته القتالية وريغته في القتال، وأن إهمال قطاعات واسعة جغرافياً من الدولة خاصة في الجنوب والشمال، وهما لسخرية القدر منطقتان يؤيد سكانهما المين عامة والليكود وبنيامين نتانياهو خاصة، له شمة خاصة في حالات الشدة والضائقة، وبإختصار فإن إهمال إدارة شؤون الدولة كلها طيلة عام كامل، والانشغال بتحطيم مؤسساتها وتحصين مكانة الزعيم، الذي يرفض حول قيادات إسرائيل الأمنية والمس بها، هو عمل هدام كما كثيرين قد حذرنا عن أخطاره خاصة على صعيد الجيش وخاصة إذا ما اندلعت الحرب، بمعنى إنّ إضعاف كافة الهيئات والمؤسسات يرافقه نتيجة واحدة وهي عدم قدرتها على التحرك بسرعة، ويقفها القدرة على السريع في حالات الطوارئ، وأن القبول بحالة تتوقف فيها المرافق الاقتصادية والموصلات العامة أيام السبت ومتنصف يوم الجمعة إرضاءً للأحزاب المتدنية، له نتاجه السيئة اقتصادياً وعملياتاً، وهو ما أدى إلى تأخر وصول الآلاف وربما عشرات آلاف الجنود وقوات الطوارئ، إلى الجنوب يوم السبت أول أيام الحرب والمواجهة.

حركة "حماس" من جهتها تناسلت أنها السلطة في غزة، وأنها بحكم ذلك تتحمل مسؤوليات تامّة عن كافة مناحي ونواحي الحياة، وأولها أنها المسؤولة بخطواتها وقراراتها عن أمن مواطنيها والمدنيين فيها،

وأن السلطة لا تعني فقط استلام مقاليد الحكم، بل ممارسة السلطة بالكامل وبضمن ذلك الاهتمام بأسباب ومقومات الحياة اليومية وتوفير أماكن العمل وإمكانيات الحياة المدنية، وأنها ليست فقط قوة عسكرية مسلحة تنفذ حرب عصابات ضد إسرائيل وغيرها، وأن سلم أولوياتها يجب أن يتغير ويتبدل، وأن تهتم بالتشغيل والتربية والتعليم والاقتصاد وتوفير إمكانات النمو الاقتصادي وغيره سعياً إلى بناء كيان مستقل، أو شبه مستقل، يقود في نهاية المطاف إلى كيان مستقل ومنفصل عن الضفة الغربية، كما نسيت أن تحقيق أي إنجاز في علاننا الحالي، سياسياً كان أم عسكرياً، لا يتمّ ولا يكتمل إلا ببعده الإعلامي، وهذا ما قلته في بداية مقالتي هذا حول الرواية التي سترافق هذه الحرب، وهنا لا بدّ من القول وبصراحة إنّ النشوة المؤقتة والمرحلية بل الأمنية، لإختراق الجدار الفاصل وهدمه في بعض المقاطع، أعمت المسلحين وقاداتهم، وأن ما حدث بعدها من اختطاف للنساء والأطفال والمسنين وقتل المدنيين بالمثل خلال مشاركتهم في حفل موسيقيّ، قلب موازين القوى وجعل من إسرائيل "الضحية" التي يتعاطف معها العالم، وكرس الرواية الإسرائيلية عن "حماس" بأنها حركة إرهابية هدفها ورايتها قتل اليهود والإسرائيليين أيضاً كانوا ولمجرد كونهم إسرائيليين، مع الإشارة هنا إلى أنّ أكثر من ششرين من القتلى الإسرائيليين هم من المواطنين العرب في النقب وكذلك من بين المختطفين، فأسر المدنيين والأطفال مرفوض قانونياً وأخلاقاً وشرعاً، وبالتالي فإن بعض ما كان هو ترويج لرغبات انتقام لا مكان لها في السياسة وإدارة الدول والكيانات السياسية أيضاً كانت، أمّا النتائج فتبدو واضحة، وهي في مجملها تأكيد تامّ لإسرائيل وتأكيد على حقها في الدفاع عن النفس دون قيود، ولعل تحريك حامله الطائرات الأمريكية جيرالد فورد، وما يرافقها من سفن حربية، وطائرات وما عليها من الصواريخ والأسلحة، وما ستحصل عليه إسرائيل من أسلحة أمريكية، يعني أنّ ما ينتظر غزة سكانها المدنيين هو ويل وثيور، وأن الحرب ستكون هذه المرة مختلفة، بمعنى أنها ستشمل كافة مركبات الحرب البرية والبحرية والجوية والاقتصادية بما فيها قطع التيار الكهربائي، ووقف عمل عشرات آلاف العمال الغربيين في إسرائيل، وهو ما يبدو أنّ قيادة "حماس" بدأت تفهمه خاصة، وأن الجيش الإسرائيليّ يؤجّل الرد حتى انتهاء استعادة السيطرة التامة على كافة مناطق الجنوب، وليس ذلك فقط، بل حتى تجنيد كافة قوات الاحتياط وإخلاء القرى الحدودية من سكانها ما سمعن الجيش الحرية التامة للقلاع الجديج بري والسيطرة مرّة أخرى على قطاع غزة، ولو لفترة مؤقتة تبلغ عدة أشهر، أو سنة واحدة ستضطر بعدها للانسحاب منها، كما سبق وحدث في لبنان وغيرها.

### " حرب على سياسة إسرائيلية "

هي حرب سيّال عنها الكثير، فهي الدليل على أنّ القِيادات في الشرق الأوسط تستخفي الحقيقة، وترفض النظر إلى الصورة الحقيقية، أو لا تملك الشجاعة لفعل ذلك، بل تفضل التكرار والاجترار، فبالنسبة للفلسطينيين أو حركة "حماس" هي حرب ضد نتنياهو وخاطبه في الأمم المتحدة، وإعلانه أنّ الشان الفلسطينيّ لن يتغير بيضة القيان، وأنه يجب عدم الاكتراب للمعارضة الفلسطينية لاتفاقات بين إسرائيل والدول العربية، وضد إسرائيل بحكومتها اليمينية التي كسرت كافة قواعد اللعبة، وأعلنت جهراً ومن على رؤوس الأشهاد "أن قضية فلسطينية" على وزن قول غولدا مئير "لا وجود لشرق فلسطيني" وهي حرب على سياسة إسرائيلية تتساوت معها دول عربية وخليجية عديدة تتلخص في تجاوز الفلسطينيين واعتبارهم مجموعة تكفي بالمال بدل الاستقلال، وهي حرب تتزامن مع ثلاثيّة أسلو وفاته رسمياً وخمسينية أكتوبر وعبره، بل تكراره بكامل تفاصيله، وهي حرب على ما يحدث في الضفة الغربية والتصرفات الفوقية للمستوطنين وأخرها استيلاؤهم على الشارع الرئيسي في حوارة قبل أيام وأغلاقه وتحويله إلى مكان احتفالات عيد العرش ما يعكس المشاعر الفوقية للمستوطنين الذين يشعرون أنهم "الأمر الناهي" وهي حرب كان بالإمكان أن تكون كسباقاتها بين إسرائيل و"حماس"، أي أن تكون عمليّة سريعة وقصيرة المدى تضمّن لـ"حماس" والفصائل قطعية تلفزيونية واهتماماً إعلامياً وتليه وساطة مصرية وقطرية وأوروبية تلبها ردود إسرائيلية تكفي بقصف المباني والمنشآت وأغتيال بعض القِيادات، لكنها بجرياتها هذه المرة، وأجزم أنّ من خطط لها ومن باب النشوة والرغبة في تسهيل إنجاز سريع وتجاهل تطورات ممكنة ومحتملة، لم يأخذ هذا بعين الاعتبار، ولم يضعه ضمن السيناريوهات المحتملة، ثم ينتج عنها عقوبات ومعاناة لأشهر أو سنوات بحق الفلسطينيين، وإعادة إعمار بأموال عربية، لكنّ اتساع دائرتها وعمليّات قتل المدنيين واختطافهم على اختلاف أعمارهم، والأشرطة التي تم نشرها تقلب الموازين، وتندّر برد إسرائيل غير مسبوقة، بفضه الجيش الإسرائيليّ بأوامر الحكومة التي قد تقرره مضطرة لإرضاء مواطنيها من جهة ومحاولة ترميم كرامتها الأمنية والعسكرية وقدرتها على الردع من جهة أخرى، وخدمة لبقاداتها التي توجه إليها أصابع الاتهام وتحملها مسؤولية الفشل الاستخباراتي والعسكري وأعداء الولايات المتحدة تخشاه، فشل مشروعها الإقليمي الذي يشمل سلاماً إسرائيلياً سعودياً بشكل قوة موازية ل طهران النووية وحلفائها في المنطقة، وبإختصار حرب لن يكون ما بعدها مشابهاً لها قبلها وللحديث بقية.